

## السعودية: تأجيل محاكمة قيادي في حماس حتى 21 يونيو الجاري



### التغيير

أبلغت عائلة قيادي في حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس" د. محمد الخزري أن المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض أجلت محاكمته لموعد آخر.

وقالت العائلة لـ"التغيير" إن المحكمة الجزائية أجلت محكمة د. محمد لموعد آخر وتحديدا في (11 ذي القعدة).

وأعربت عن قلقها إزاء تدهور الحالة الصحية للأب الذي تجاوز عقده الثامن من عمره وسط تجاهل تام من نظام آل سعود لحالته الصحية.

ومن المفترض أن تعقد جلسة للنطق بالحكم على عشرات الفلسطينيين والأردنيين من ضمنهم الخزري ونجله هاني، في 21 حزيران/ يونيو الجاري.

وتأمل عائلة الخصري أن يصدر القضاء أمرا بالإفراج عن الطبيب الثمانيني الذي تدهورت حالته الصحية خلال الشهور الماضية.

وجدت حركة المقاومة الإسلامية حماس، دعوتها لنظام آل سعود من أجل الإفراج عن الخصري وبقيه المعتقلين.

وقال القيادي في الحركة رأفت مرة: "ندعو السلطات في المملكة إلى اتخاذ قرار سياسي جريء بالإفراج عنهم ووقف الظلم الذي لحق بهم وتصحيح الخطيئة التي ارتكبت بحق د. الخصري وإخوانه".

واعتبر مرّة أن "استمرار اعتقال الخصري وإخوانه ظلم كبير وإساءة للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وللعلاقة الفلسطينية مع المملكة.

ودعا القيادي في حماس قيادة المملكة لاتخاذ قرار "جريء ومسؤول يطوي هذه الصفحة والإنهاء الفوري لهذه المحاكمة وإعادة المعتقلين إلى عائلاتهم، خاصة أنه ليس هناك أي مخالفة ارتكبتها المعتقلون".

وأوائل العام الجاري، تقدمت حركة حماس بالتهنئة لدول الخليج، بعد الإعلان عن المصالحة بين قطر ودول الحصار، وفتح الحدود البرية والبحرية والأجواء بين الأخيرة وبين المملكة، عشية قمة العلا في المملكة.

وتوقع مراقبون، أن تؤدي هذه التهنئة إلى تخفيف الاحتقان بين الرياض والحركة، بما ينعكس على أوضاع المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في المملكة، والمتهمين بالانتماء إلى حركات المقاومة الفلسطينية وتمويلها والإضرار بأمن المملكة.

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2019، أعلنت حماس اعتقال القيادي بالحركة محمد الخصري ونجله، قائلة إنه كان مسؤولاً عن إدارة العلاقة مع المملكة على مدى عقدين من الزمان، كما تقلد مواقع قيادية عليا في الحركة.

وأشارت حماس إلى أن اعتقال الخصري يأتي "ضمن حملة طالت العديد من أبناء الشعب الفلسطيني المقيمين في المملكة"، دون مزيد من الإيضاحات، قبل أن يتم الكشف عن اعتقال 62 شخصا ضمن هذه الحملة.

ولم يصدر نظام آل سعود، منذ بدء الحديث عن قضية المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في المملكة، أي تعقيب أو إيضاحات.